مشروع الدراسات المسحية
في المجال الاجتماعي

أ. د / فـؤاد الصـلاحى
استاذ علم الاجتماع
جامعة صنعاء

ديسمبر 2009

المحتويات

- مدخل عام .....

الفصل الاول موضوع الدراسة واهميته ومنهجيته

- اهداف الدراسة.....
- اهمية الدراسة.....
- منهجية الدراسة.....
- عينة الدراسة .....
- خصائص عينة الدراسة .....
  - تعريف بالمشروع الاجتماعي .....
  - تعريف بعناصر النهوض بالمرأة اجتماعيا.....
- كيفية تحليل البيانات .....
- صعوبات الدراسة.....
- الخصائص العامة لعينة الدراسة .....

الفصل الثاني واقع المرأة في اليمن

- مقدمة تحليلية .....
- صورة احصائية عن المرأة اليمنية.....

- المرأة بين ادوار متغيرة وثبات البني والثقاة التقليدية .....

الفصل الثالث **خارطة المشروعات الاجتماعية الموجهة للمرأة**

- وضعية المشروعات الخاصة بالمرأة في المجال الاجتماعي.....
- التوزيع الجغرافي لهذه المشاريع.....
- هل حققت المشاريع الاجتماعية أهدافها.....
- الجنوسة في المشاريع الاجتماعية.....
- الجهات المنفذة للمشاريع الاجتماعية .....
- أساليب ومنهجية التقييم للمشاريع الاجتماعية .....
- عناصر النجاح وعناصر الضعف في المشاريع الاجتماعية.....
- مصادر التمويل.....
.....
- الاحتياجات اللوجستية لتنفيذ المشاريع الاجتماعية.....
- أهم المجالات المقترحة لإقامة مشاريع للنهوض بالمرأة اجتماعيا .....
- الخاتمة .....

الفصل الأول موضوع الدراسة أهميته واجراءته المنهجية

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة الى التعرف على المشروعات الاجتماعية التي قدمت للمرأة او استهدفت المرأة (استهدفت النهوض بالمرأة وتمكينها اجتماعياً على نحو مباشر أو غير مباشر). وهي مشاريع متنوعة ومتعددة نظرا لتعدد وتنوع المجال الاجتماعي فهو لا يشغل حيزا محددا بذاته بل تتموضع مجالاته وصوره في أكثر من سياق ويرتبط بمتغيرات متعددة بل يمكننا القول ان المجال الاجتماعي هو المجال العام في المجتمع الذي يشكل جوهر المجتمع وأعمدته الرئيسية . ومن هنا تظهر الصعوبات التي يلاقيها الباحث في هذا المجال ناهيك عن ان المشروعات الخاصة بالمرأة تعكس تداخل عضوي لا تنفصم عراه بين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي ومن ثم فإننا سنحاول الى حد كبير اعتماد مقاربة منهجية تسمح بتناول المجال الاجتماعي مع قدر ضئيل من التناول للمجالات المحيطة به . وسنركز على المشروعات الخاصة بالمرأة في المجال الاجتماعي خلال خمس سنوات سوءا قدمت من جهات حكومية او من جهات محلية أهلية او دولية .

أهمية الدراسة : تأتي أهمية هذه الدراسة في إطار المشروع العام الذي تندرج فيه وهو الإحاطة بمجل قضايا المرأة ومجالاتها في عموم الوطن العربي ضمن مشروع مسحي شامل يضم في طياته مراحل متعددة بدءا بالمشروعات الخاصة بالمرأة سياسيا واقتصاديا ثم اجتماعيا .. ولعل هذا المشروع سيمنح منظمة المرأة العربية تأسيس أول قاعدة بيانات ومعلومات حول واقع المرأة العربية في جميع الدول مستقاة من ارض الواقع وبعيدا عن الينبغيات والافتراضات غير المنطقية المعتمدة تقديريا من البعض . وهذه القاعدة من البيانات الميدانية ترتبط بتحليل منهجي سيوفر رؤية متكاملة للواقع المجتمع الذي تعيش في إطاره المرأة العربية ويوفر رؤية ومدخل لوضع اجندة عمل وفق معطيات امبيريقية قابلة للتحقيق وهنا تكمن الأهمية الكبرى لهذا المشروع لانه لم يعد من المنطق ابدا ان نتحدث عن المرأة دون ان نتلمس ميدانيا الإمكانات والمشاريع التي تتعامل معها والتي تستهدف النهوض بها في إطار رؤية سياسية في كل دولة تضع المرأة **في أولوياتها.**

منهجية الدراسة : اعتمدت هذه الدراسة منهجية السؤال من خلال صحيفة الاستبيان و التي صممت من قبل فريق البحث في المشروع الاجتماعي وبعد التدقيق في كل جوانب الاستبيان ومجالاته تم اعتماده من رئاسة الفريق والجهة المنظمة لهذا المشروع .

عينة الدراسة : تستهدف الدراسة المشروعات الخاصة بالنهوض بالمرأة اجتماعيا ولهذا اعتمدنا النزول الميداني الى مختلف الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة المباشرة . فهناك الكثير من الجهات الحكومية والأهلية (محلية/دولية) ترتبط بالمرأة وتستهدف المرأة من نشاطها ولكننا راعينا الاهتمام المباشر بالمجال الاجتماعي وفق التحديد المسبق للطبيعة المشروع ومضمونه وعناصر النهوض الاجتماعي بالمرأة والذي تم إقراره من قبل فريق العمل ورئاسته في اجتماع مخصص لهذا الغرض بالقاهرة ونعرض لذلك كما يلي :

تعريف المشروع :

منظومة من الأنشطة تقوم بها مؤسسة حكومية أو أهلية وطنية أو دولية بصورة مستقلة أو بدعم من مؤسسة / منظمة دولية، ينفذ على مستوى وطني أو محلي، ويستغرق مدى زمنيا مغلقا أو مفتوحا ويستهدف النهوض بالمرأة وتمكينها اجتماعياً على نحو مباشر أو غير مباشر .

عناصر النهوض بالمرأة اجتماعيًا

- تغيير الوضع الاجتماعي للمرأة والارتقاء بمكانتها ودورها في اتخاذ القرار في الأسرة والمجتمع.
- تنمية وعي المرأة بذاتها كفاعلة في المجتمع في إطار أدوارها الإنجابية والإنتاجية والمجتمعية.
- تعزيز قيم المواطنة وإدراك أهمية المشاركة في المجال العام.
- تمكين المرأة من ممارسة حقوقها وأداء واجباتها وتحمل مسئولياتها.
- العمل على بث مفاهيم ذهنية جديدة تغير النظرة النمطية الى المرأة (خاصة صور التمييز الثقافي والاجتماعي)، ونشر ثقافة المساواة بين الجنسين.
- التوظيف الأمثل لكفاءة المرأة وقدراتها وتوجيهها نحو مزيد من المشاركة.
- حماية الفئات الضعيفة والمهمشة من النساء وإدماجهن في الحياة الاجتماعية.

كيفية تحليل البيانات : بعد العودة لفريق البحث الميداني تم مراجعة الاستمارات واحدة واحدة وحذف التي لا تستوفي الشروط المحددة لها منهجيا ووفقا لذلك استهدفت هذه الدراسة 70 استمارة (أي سبعين مشروع) ولكن الصعوبات الميدانية أظهرت لنا الكثير من التداخل بين طبيعة هذا المشاريع والمجال الاجتماعي رغم تدريب الباحثين على طبيعة الاستمارة ونوعية المشاريع المستهدفة ومع ذلك جاءت الاستمارات تتضمن بعض الأخطاء من حيث عدم اكتمال بياناتها والتي رفض المبحوثين إكمالها

وهنا تم حذف6 استمارة واعتمدنا الباقي بعدد 61 استمارة مكتملة لكل بياناتها وإلغاء 3 استمارات لم ترتبط بالمجال الاجتماعي حيث تم تسليم نسخ منها لإدارة المشاريع الاجتماعية ببعض الوزارات فجاءت بياناتهم عن التعليم والصحة وهي مجالات تم دراستها من قبل ضمن مشروع اخر . وتم تفرغ الاستبيان إحصائيا من قبل خبير إحصائي (يعمل في الجهاز المركزي للإحصاء – بدرجة وكيل الجهاز المساعد -) بنظام الإكسل ونظام spss .

صعوبات الدراسة :

اعترضت الدراسة صعوبات متعددة ترتبط بعدم التجاوب من قبل المبحوثين سوءا في المؤسسات الحكومية او الأهلية فقد رفض بعضهم التجاوب مع فريق البحث الميداني وآخرين قبل بالتعاون مع الباحثين لكنهم لم يكملوا بياناتهم . إضافة إلى ان عدد من الاستمارات لم يتم الإجابة فيها لعدد من التساؤلات فتتم الإشارة إلى ذلك بعبارة(غير مبين). .

الخصائص العامة لعينة الدراسة :

يتضح من الجدول التالي تنوع وتعدد الخصائص العامة لعينة الدراسة من حيث البني المؤسسية التي تم استهدافها والتي استجابت لفريق البحث الميداني ، فهي مؤسسات حكومية وأهلية بعض المؤسسات الأهلية ممولة منذ بداياتها من مانحين أجانب ، جميع هذه المشاريع تركز على قضايا اجتماعية بالمفهوم العام للكلمة وتتضمن مجمل الخصائص التي تم تحديدها لمعنى النهوض الاجتماعي بالمرأة ، إضافة إلى أنها مشاريع متعددة في جغرافيتها حيث تمثل بعضها محافظات غير العاصمة وتمتد الى الريف ولا تكتفي بتمثيل الحضر . من أهم مجالات العمل لهذه المشاريع (تمكين المرأة سياسيا ، تدريب المرأة مهاراتيا على مشاريع خاصة مثل الخياطة ، دبلوم السكرتارية ، تعليم المرأة مهارات إدارة مؤسسات أهلية ، برامج الأسرة المنتجة ، محو الأمية ، تطوير مهارات للمعاقات حركيا ، تطوير مهارات الطالبات ، تعزيز مفهوم المواطنة، مناهضة العنف ضد النساء ، مناهضة الختان ،تأهيل المعاقات من النساء .، تنمية القيادات الشابات ،تنمية المرأة والطفل ، بناء مشاريع صغيرة مدرة لدخل الأسرة ،)

جدول رقم (1) يبين اسم المؤسسة او المنظمة التي تم النزول الميداني اليها

اسم المؤسسة	العدد	%
جمعية رعاية الأسرة اليمنية الخيرية	3	4.9
منظمة صحفيات بلا قيود	1	1.6

وزارة الشئون الاجتماعية والعمل على تعزيز قدرات المرأة العاملة	2	3.3
مركز حمراء غلب الأسرة المنتجة	1	1.6
مركز الأمل للأسر المنتجة الخيرية السنوية والتنمية الاج	1	1.6
البرنامج الوطني للأسر المنتجة	1	1.6
مركز بيت ميعاد والأسر المنتجة	1	1.6
اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء	1	1.6
مركز المستوى الأول لجمعية التنموية الاجتماعية	1	1.6
جمعية التحدي لرعاية وتأهيل المعاقات	2	3.3
صندوق الرعاية الاجتماعية – صنعاء	1	1.6
منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان	1	1.6
منتدى الإعلاميات اليمنيات	3	4.9
مؤسسة تنمية القيادات الشابة	1	1.6
المدرسة الديمقراطية	1	1.6
جمعية الإصلاح الاجتماعية الخيرية قطاع تنمية المرأة	2	3.3
جمعية الأمانة لرعاية الكفيفات	2	3.3
بناء للتدريب والاستشارات	1	1.6
منظمة سول لتنمية المرأة والطفل	5	8.2
مركز سوفت لتنمية المجتمع والأسرة المنتجة	1	1.6
جمعية عمران النسوية	1	1.6
جمعية الامل الاجتماعية الخيرية النسوية	3	4.9
مركز البر لتنمية المرأة	1	1.6
مركز تنمية المجتمع والأسر المنتجة دار سلم	1	1.6
وزارة الزراعة والري	2	3.3
مركز الأسنان التابع لجمعية التحدي لرعاية المعاقات	1	1.6
المؤسسة العربية لحقوق الإنسان	1	1.6
وزارة حقوق الإنسان - إدارة المرأة	2	3.3
وزارة المياه والبيئة	1	1.6
المنتدى الاجتماعي الديمقراطي	1	1.6
برنامج نماء للتمويل الصغير	1	1.6
مشروع رابطة ميلاد الأمل للخدمات الإنسانية	2	3.3
وزارة الإدارة المحلية – قطاع تنمية المرأة	2	3.3

المؤسسة الاجتماعية للتنمية المستدامة	1	1.6
اتحاد نساء اليمن	5	8.2
وزارة الشؤون الاجتماعية / إدارة تنمية المرأة العاملة	1	1.6
جمعية كل البنات للتنمية	2	3.3
جمعية العلا الاجتماعية الخيرية النسوية	1	1.6
الاجمالى	61	100.0

الفصل الثاني **واقع المرأة في اليمن** :

مدخل :

يُعرف المجتمع اليمنى بأنه مجتمع تقليدي، يتصف بضعف التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وبانخفاض المستوى الثقافي والتعليمي وارتفاع معدلات الأمية خاصة بين النساء، فاليمن مجتمع ينتمي إلى مرحلة ما قبل الرأسمالية Pre-capitalism يتضمن ذلك وصفه بأنه مجتمع تقليدي زراعي في أولى خطواته نحو التحديث تشكل المؤسسات العصبوية(القبيلة/العشيرة) البنى الاجتماعية الفاعلة وأهم الوسائط الاجتماعية Social Agents في تحديد ولاءات الافراد وانتماءاتهم ، وتعد مؤسستا العائلة والقبيلة أهم الوسائط الاجتماعية في تنشئة الأفراد، بل إن جزءاً كبيراً من شخصية الفرد تتكون ضمن هاتان المؤسستان.

إن أجندة قضايا المرأة اليمنية في استحقاقاتها المساوية للرجل لم تبدأ إلا مع التغيير السياسي الذي أعقب ثورتي سبتمبر وأكتوبر وما ترتب عليه من تحديث مجتمعي عام يمكن اعتباره المسلك الرئيسي الذي من خلاله ظهرت المرأة مجددة أدوارها ومجالات نشاطها. ومن هنا يمكن القول أن خروج المرأة إلى المجال العام Public Sphere كان من خلال التعليم والالتحاق بسوق العمل الحديث، وكان للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دوراً كبيراً في خلق تقبل محدود من المجتمع تجاه المرأة ونشاطها في المجال العام، فالتعليم ساعد المرأة اليمنية على تغيير وظائفها وأدوارها، بل إن التعليم والتدريب والتثقيف كلها متطلبات حيوية وذات أهمية كبرى من أجل تفعيل حضورها في المجال العام. ويعتبر التعليم هو البوابة الرئيسية لولوج المرأة إلى المجال العام والمشاركة في مختلف نشاطاته، بما في ذلك النشاط السياسي. في هذا السياق يرى الباحث أن أهم آلية لتمكين المرأة

من تجديد أدوارها سياسياً واجتماعياً يتطلب بالدرجة الأولى (إضافة إلى التجديد القانوني) تعليمها وتدريبها لتكون مقتدرة لممارسة أدوارها المتغيرة.

ولما كان اليمن قد دخل عالم التحديث والعصرنة متأخراً- عام 1962- فإن عملية التحديث التي قادتها الدولة تضمنت في طياتها الدعوة إلى إشراك المرأة في المجال العام، وهنا بدأت المرأة تتجه نحو التعليم والعمل وتجدد نشاطها وأدوارها، لكن ذلك يتم ببطء شديد وفى إطار سياق مجتمعي وثقافي لم يتعود بعد ولم يتقبل كُليةً دور المرأة في المجال العام.

الجدير بالذكر أن الدور السياسي للمرأة اليمنية ارتبط بشكل أساسي بعمليه بناء الدولة الوطنية التي اعتمدت في ممارساتها التحديثية على الآليات القانونية والتشريعية باعتبارها ذات أهميه كبيرة في خلق أوضاع وممارسات جديدة ؛ وعلى هذا الأساس ارتبطت حقوق المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية (أي نشاط المرأة في المجال العام) بالدولة التي منحت عبر تشريعاتها وقوانينها حقوقاً جديدة للمرأة تدفع بها إلى مجالات التعليم المختلفة وإلى سوق العمل الحديث، وبالتالي شكلت هذه القوانين سنداً رسمياً داعماً، ولكن إخراج هذه القوانين ومناقشتها يتم في دوائر تغيب عنها المرأة ويسيطر عليها الذكور ، الأمر الذي يعبر عن قدرتهم في التأثير على مضمون القوانين المساندة للمرأة، ويتم إخراجها بطريقة يتصف مضمونها بالغموض والقصور مما يعطي هؤلاء القائمون عليها فرصة لتفسير القوانين وفق ثقافتهم التقليدية، الأمر الذي يحرم المرأة من توسيع مساحة الاختيار ، ويقلل من مبدأ الإنصاف والمساواة. إن سند القانون للمرأة كان ولا يزال يصطدم بقوة الموروث الاجتماعي والثقافي، وقدرته **التنميطية** لأدوار للمرأة بحيث ظهر ما يسمى بتأنيث التعليم وتأنيث الوظيفة، معنى ذلك أن الواقع الاجتماعي كما تشكل تاريخياً له خصوصيته في تشكيل نشاطات المرأة وأدوارها وتحديد مجالاتها أيضاً .

في هذا الصدد يمكن القول- كما يرى الباحث- إن الغبن اللاحق بالمرأة لا يتصل في معظمه بغياب النصوص القانونية، وإنما أيضاً بالظروف الاجتماعية الاقتصادية والثقافية العامة في المجتمع. وهنا يؤكد الباحث أن التمكين السياسي للمرأة في اليمن لن ينجح ولن يأتي ثماره إلا من خلال تنمية المجتمع برمته، أي من خلال تحقيق تنمية مستدامة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة Quality of Life لكل الأفراد، وعليه ستتحسن أوضاع المرأة في سياق تنموي تحديثي متكامل ينظر إليها كإنسان منتج وكطاقة خلاقة. ولذلك فقبل الممارسة السياسية للمرأة هي بحاجة إلى التعليم والتدريب واكتساب المهارات والوعي بذاتها وتطوير واقعها المجتمعي، من حيث مستوى المعيشية والصحة والحريات العامة.

* صورة **إحصائية عن المرأة في اليمن** :

- إجمالي عدد السكان نساء 10.551.462 مقابل رجال 10.987.533
- نسبة الحضر 29 % نسبة سكان الريف 71 %
- معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي 10.5 مقابل 79.4
- نسبة الأمية بين الإناث 60.0
- نسبة الأمية لكلا الجنسين 40.7
- معدل التحاق الإناث بالتعليم (6-14 سنة) 55.5 إناث مقابل 75.1 للذكور
- عدد الطالبات في المرحلة الأساسية 1.773.629 مقابل 2.496.457 ذكور
- عدد الطالبات في الثانوية 194786 مقابل 386243 ذكور
- عدد الجمعيات النسوية المغلقة (هيئاتها الإدارية من النساء فقط) 222 من أصل 6335 جمعية ومنظمة في عموم اليمن
- الإجمالي العام لمؤشرات الالتحاق بالتعليم الجامعي لليمنيين في الأعوام 2007_2008 (في الجامعات الحكومية (ذكور 138405) (إناث 60863) وفي الجامعات الخاصة الذكور (38595) الإناث (13324)
- أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية من اليمنيين (ذكور 3914) (اناث 731)
- الإجمالي العام لمؤشرات الالتحاق بالجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد (ذكور 187446) (إناث 75370) (كلا الجنسين 253816)

صفوة القول ان المرأة اليمنية شهدت الكثير من المتغيرات من حيث ارتباطها بالتعليم بمختلف مراحله وسوق العمل وظهرت مجموعة من القوانين تدعم ولوج المرأة الى المجال العام خاصة وان الحكومة اليمنية وقعت وصادقت على الكثير من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ومنها الاتفاقية الخاصة بمنع التمييز ضد المرأة ولعل المتغير السياسي في اليمن اظهر المرأة كناشطة في الأحزاب والتنظيمات السياسية من خلال عضويتها وبروز نساء في قيادات تلك الأحزاب وظهور فاعليتها كناخبة وام كان حضورها كمرشحة لا يزال متدنيا . وهذا يرجع الى ضعف مستويات التحديث الاجتماعي وقوة الثقافة التقليدية والخطاب السلفي الذي يقلل من اهمية حضور المرأة في المجال العام . وبشكل عام استفادت المرأة اليمنية من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن ذلك ظهور مؤسسات المجتمع المدني التي تعددت وتنوعت في انشطتها وخاصة المنظمات الأهلية اليمنية والأجنبية الفاعلة في اليمن من حيث البرامج الموجهة الى المرأة كالتدريب ومناهضة العنف واكتساب مهارات عملية جديدة ، الدعوة الى تفعيل مشاركة المرأة في العمل السياسي ، دعم المرأة في انتخابات المجالس المحلية ، نشر مفهوم المواطنة والنظر الى المرأة وفق هذا المفهوم ، تعزيز وعي المجتمع بأهمية الأدوار الإنتاجية والمجتمعية للمرأة ... وان كانت كل هذه الفعاليات تدور في المراكز الحضرية – المدن- وتغيب عن الريف الا إنها تشكل ملمحا تحديثيا يجب الإشارة إليه . وهنا لابد وان نشير الى دور الدولة في تبني التشريعات القانونية الداعمة للمرأة وان كان ذلك يتم ببطئ شديد وفق لاستمرار ايدولوجية النوع الاجتماعي التقليدية كناظمة لثقافة غالبية صناع القرار السياسي في الحكومة والبرلمان .

ولعل ضعف آليات تمكين المرأة سياسيا واجتماعيا يرجع بشكل أساسي الى ضعف الدور السياسي للدولة وضعف فاعلية مؤسسات المجتمع المدني من حيث دعمها للمرأة وتبي قضاياها وغياب حركة نسوية في اليمن إضافة الى قوة الموروث الثقافي ضمن البنى التقليدية السائدة.

ومع ذلك فان الملاحظ لواقع المرأة يجد ملمحا ايجابيا يتمثل في خروج المرأة للتعليم في كل مراحله فهي موجودة في الجامعات والمعاهد والأكاديميات المختلفة وتعمل في مؤسسات متعددة إضافة نساء يعملن في مشاريع خاصة مدرة للدخل .

الجدير بالذكر ان الحكومة اليمنية شكلت مؤسسات رسمية تعني بشؤون المرأة مثل اللجنة الوطنية للمرأة ووفقا لمطالبات نسوية مدعومة من المانحين تم إنشاء إدارة خاصة بالمرأة في كل وزارة (بعدد 30 وزارة) وفي العام المنصرم صدر قرار جمهوري بإنشاء إدارات للمرأة في كل محافظة (بعدد 21 محافظة) ومن اجل إعطاء صورة ايجابية عن الحكومة وتحت ضغوط الممول الأجنبي تم إعداد إستراتيجية خاصة بالنوع الاجتماعي وهذا الأخير أصبح من المفردات التي يتضمنها خطاب الحكومة . وللعلم فان المرأة اليمنية

موجودة في دوائر صنع القرار السياسي وان بتمثل ضئيل لكنه وجود غير مسبوق فهناك وزيرتان في الحكومة (من أصل 35 وزير) وامرأة واحدة في البرلمان مقابل(300 رجل) وامرأتان في مجلس الشورى (من أصل 111 عضو) وغير ذلك أصبح للمرأة وجود في المحكمة كقاضية ومحامية ووكيلة وزارة وأستاذة في الجامعة وهي نشطة في مؤسسات المجتمع المدني من خلال حضورها كعضو في الأحزاب والتنظيمات السياسية فهناك نساء في قيادة الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي والتنظيم الناصري وفي حزب الإصلاح (اكبر الأحزاب الدينية) وهي حاضرة في قيادة المنظمات الاهلية وعضويتها وأكثر نشاط للمرأة أصبح في المنظمات الأهلية . فهناك 6335 منظمة اهلية تتواجد المرأة فيها من خلال العضوية في الهيئة الإدارية او العمل فيها علاوة على وجود 222 منظمة اهلية مغلقة(كل أعضاء الهيئة الإدارية نساء) .

الفصل الثالث **خارطة المشاريع الاجتماعية**

وضعية المشروعات الخاصة بالمرأة في المجال الاجتماعي :

الجدول التالي يعرض **صورة كلية للمشروعات** Mapping التي استهدفها المسح الميداني وجميعها ترتبط بشكل مباشر بالمجال الاجتماعي وتتداخل مع مجالات أخرى لا يمكن الفصل بينها وبين المجال الاجتماعي ، فالتدريب على مهارات جديدة ليس مرتبطا بالمجال التعليمي بل هو مرتبط بشكل مباشر ببناء القدرات للأفراد وتمكينهم من النشاط العام وهي مسألة بالغة الأهمية في المنظور الاجتماعي حيث تقييم مكانة الأفراد ترتبط و تتعزز بالدور الذي يشغلونه وفق قدراتهم المهاراتية والثقافية والتعليمية .

وهذه الخريطة للمشروعات تشمل الريف والحضر حيث عمل المؤسسات الأهلية والحكومية موزعة بين السياقين الاجتماعيين في الريف والحضر مع غلبة تقديم المشاريع للحضر وفق تركز هذه المؤسسات فيها وضعف التواجد لهذه المؤسسات او حتى فروعها في المناطق الريفية .

ولكنه وفق برامج التنمية المحلية المدرجة ضمن خطط التنمية الشاملة في اليمن توجه الحكومة اليمنية الوزارات المعنيات والمنظمات الأهلية بضرورة العمل الإنمائي في الريف بل وتدعمه ماليا وخاصة في موضوع تعليم الفتيات والصحة الإنجابية والتثقيف السياسي ومحو الأمية وبناء المشاريع الصغيرة المدرة للدخل والتي يتم دعمها كبرامج لمكافحة الفقر .

الجدير بالذكر ان هذه المشاريع لا توجد دراسات تقييميه تحدد مدي الاستفادة منها عدا تقييم المؤسسات التي أنجزت هذه المشاريع وتقييمها اقرب إلى التقييم الادارى الذي يسجل مسار انجاز المشروع وفق الخطة

المعتمدة من الممول وهنا يغيب تقييم مدي التطور النوعي في حالة المستهدفين من المشروع (النساء اللاتي تم توجيه المشاريع نحوهن) فالتدريب على مهارات عملية مثل الخياطة ودبلوم كمبيوتر لا يعني بالضرورة ربط المتدرب بسوق العمل ومن هنا فالكثير من السيدات والشابات اللاتي حصلن على تدريب مهني وتطور معرفي لا يعملن لغياب فرص العمل رغم بناء قدراتهن المهاراتية والمعرفية . والجدول التالي يعكس صورة لمجمل المشاريع الاجتماعية الموجهة للمرأة والتي استهدفناها بهذه الدراسة .

جدول رقم (2) **يبين اسم المشروع المستهدف من الدراسة الميدانية**

اسم المشروع	العدد	%
مشروع الأمومة الآمنة	2	3.3
آليات الحشد الإعلامي وتسليط الأضواء الخاص بالقيادات الشابات	1	1.6
برنامج المرأة والتكنولوجيا	1	1.6
مركز حمراء علب الأسر المنتجة	1	1.6
تقنيات ما بعد الحصاد والحصول على البن م / تعز	1	1.6
مركز الأمل	1	1.6
مشروع إدماج المرأة في التنمية	1	1.6
البرنامج الوطني لتنمية المجتمع والأسرة المنتجة	1	1.6
مركز بيت ميعاد والأسر المنتجة	2	3.3
برنامج التمكين السياسي للمرأة	1	1.6
المركز النسوي الأول الجمعية التنموية الاجتماعية	1	1.6
رعاية وتأهيل المعاقات اليمنيات	1	1.6
اليمنية لخدمات المستهدفين	1	1.6
برنامج الحماية القانونية للنساء والطفل	1	1.6
صفحات من حقوق الإنسان	1	1.6
طالبات لكلية الإعلام	1	1.6
السكرتارية التنفيذية	1	1.6
برلمان الطفل الإنساني	1	1.6
الخدمات الصحية والمجتمعية (العيادات المتنقلة)	1	1.6
تدريب وتأهيل المرأة والفتاة	1	1.6
تعزيز قدرات المرأة العمل الكريم والعدالة	2	3.3

		الاجتماعية
3.3	2	مشروع السكن الداخلي للكفيفات في محافظات اليمن
1.6	1	كفالة الكفيفة
1.6	1	تأهيل 25 متدرب في إدارة منظمات المجتمع المدني
1.6	1	مشروع خمر المجتمعي لتأهيل وتدريب البناء
1.6	1	تطبيق نظام الكوتا في الانتخابات الخاصة بنقابة الصحفيين
1.6	1	بناء وتأهيل المدارس في محافظه صنعاء
3.3	2	تعزيز حقوق المرأة والطفل – حجة
1.6	1	مركز تنمية المجتمع للأسرة المنتجة وشعوب
1.6	1	فصول محو الأمية + تعليم الخياطة وتطوير الأشغال
4.9	3	مشروع ادوار الدخل لمحو الأمية لتعليم المهارات الجانبية
1.6	1	الخياطة والكوافير والتوعية حول حقوق المرأة – الصحة والتعلي
1.6	1	جمعية الزهراء الاجتماعية الخيرية النسوية
1.6	1	مركز البر لتنمية المرأة
1.6	1	تنمية المجتمع والأسر المنتجة دار سلم
1.6	1	مشروع دعم المرأة الريفية (تربية الماعز والأغنام المحلي م
3.3	2	رعاية تأهيل المعاقات اليمنيات صحيا ونفسيا
1.6	1	إعانة الفقير المحتاج
1.6	1	تدريب قيادات الوزارة في مفهوم النوع الاجتماعي
1.6	1	بناء مؤسسة للإدارة العامة لتنمية المرأة
1.6	1	النساء لمشاركة السياسة
1.6	1	برنامج نماء للتمويل الأصغر
1.6	1	معا نتعلم الحياة
1.6	1	معمل قفزات للخياطة في مجال الزي المدرسي
1.6	1	مشروع صوت الشباب

دبلوم السكرتارية وإدارة المكاتب	1	1.6
الفرص المتكافئة	1	1.6
دعم الأسر الفقيرة	1	1.6
السن الآمن للزواج	1	1.6
الصحة الإنجابية في محافظة صعده	1	1.6
الادخار الافتراضي	1	1.6
بناء قدرات المرشحات للانتخابات في المجالس النيابية لعام 20	1	1.6
نشر مفهوم الحقوق الانجابية	1	1.6
الاجمالي	61	100.0

هذه المشاريع شملت عدد من المحافظات اليمنية واستهدفت المرأة في المراكز الحضرية والريفية مع التفاوت في نسبة كل منها .. وهنا تكمن الإشكالية اذ ان تمركز المؤسسات الأهلية والحكومية في الحضر جعل توزيع الخدمات الاجتماعية يتم بتحيز للحضر . ووفق مبررات موضوعية من حيث وجود التسهيلات اللوجيستية لعمل المنظمات الأهلية والحكومية جعل نشاطها يتمركز في الحضر اكثر من الريف وهو الامر الذي ترتب عليه خللا كبيرا في التنمية المجتمعية وجعل من الريف موطنا مستديما للحرمان الاجتماعي وفي سياق غياب التوزيع العادل لثمار التنمية يكون حرمان الريف جزءا من الإقصاء والتهميش المتعمد للسياسات الاقتصادية التي تعتمدها الدولة .. بل انه وفق الإعلان العالمي للحق في التنمية فان الفقر والحرمان الاجتماعي يعتبر انتهاكا لحقوق الأفراد في المجتمع .

الجدير بالذكر ان خارطة المشروعات الاجتماعية التي يعكسها الجدول السابق تبرز مجالات اجتماعية غير مسبوقة في الواقع اليمني مثل خدمات الصحة الإنجابية ، وتعليم مفردات حقوق الإنسان والتمكين السياسي، وتأهيل المرأة في مجالات حديثة مثل الكمبيوتر وإدارة المؤسسات الخاصة (المشاريع الأصغر) والتوعية بحقوق المرأة كجزء أصيل من حقوق الإنسان .

ولعل نظرة فاحصة الى هذه المشاريع تمكننا من القول انه في حال تعميمها على مختلف التجمعات السكانية واستدامتها من شأنه إحداث نقلة نوعية بالنهوض بالمرأة في كل مجالات الشأن الاجتماعي والثقافي وبناء القدرات والتمكين الذاتي للمرأة .

جدول رقم (3) **يبين التغطية الجغرافية للمشروع**

التغطية الجغرافية للمشروع	العدد
الوطن ككل	17
العاصمة	15
محافظة	21

مدينة	4
قرية أو مجموعة قرى	6
تسع محافظات في اليمن	1
خمس محافظات فقط	3
مديرية (تظم مجموعة أخرى)	1
نزيلات السجن المركزي	1
مديريات محافظة صنعاء	2
طالبات كلية الإعلام في الجامعات	1
ثلاث مديريات	2
حارة واحدة في المدينة	1
حي دار سلم وما جاوره حزيز + السواد + شميلة (صنعاء)	1
مديريات مصابين وحالات في أمانة العاصمة	1
الوزارة (وزارة الادارة المحلية)	1
المحافظات التي يتواجد فيها مؤسسات وفنيات تابعة للوزارة	1
العاصمة ، تعز ، عدن وغيرها	1

ويوضح الجدول السابق **التوزيع الجغرافي للمشاريع الاجتماعية** الموجهة للنهوض بالمرأة ..فمن إجمالي 61 مشروع (عينة الدراسة) تم تنفيذ 26 في أكثر من محافظة ومدينة خارج العاصمة وعدد 13 مشروع تم تنفيذها في مديريات ريفية ومشروع واحد تم تنفيذه نوعيا لتدريب طلاب كلية الإعلام بجامعة صنعاء ومشروع أخر استهدف نزيلات السجن المركزي بصنعاء من حيث إعادة تأهيلهن ودعمهن بعد خروجهن من السجن والمشاريع الأخرى نفذت في المدن الرئيسية وخاصة العاصمة صنعاء بما في ذلك تنفيذ مشروع واحد لإعادة تأهيل وتدريب الموظفات في قطاع المرأة بوزارة الإدارة المحلية .

جدول رقم (4) يبين اهداف المشروع

اهداف المشروع	العدد
توفير الحماية القانونية للنساء و الأطفال ضحايا العنف وت	1
دراسة قانونيه لمراجعه القوانين التي تسبب العنف ضد النساء	1
تدريب العاملون والمتعاملون مع ضحايا العنف	1
تدريب المستقدمين وتحويلهم بواسطة القروض لتحسن وضعهم	1

2	تأهيل طالبات الاعلاميات وتدريسهن و الارتقاء بأداء الصحفيات
1	تعزيز قدرات الشابات والشباب في مواضع صنع القرار
2	زيادة وصول النساء إلى خدمات الصحة الانجابيه وتنظيم الاسره
2	تنميه قدرات القيادات السياسيه والاعلامية وتدريبهن
1	تخصيص نسبه من المجلس النقابي للصحفيين ليشمل الإعلاميات
1	تشكيل قوى نسائيه في النقابه تهتم بشؤون الاعلاميات بشكل خاص
1	البدء في تطبيق حصص الكوتا في المؤسسات والنقابات
1	ضرورة ان تكون المرأة مشاركه حقيقية في التنمية إلى جانب الرجل
5	تقديم مشاريع مدره للدخل وفرص عمل للمرأه من اجل مواجهه الفقر
3	إعداد كوادر نسائيه قياديه متعلمه منتجه ومفيدة للمجتمع
1	تحسين الاوضاع الاقتصاديه للكفيفات
2	توعيه المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني حول الاعاقه
1	اداره ، تسهيل ، الاشراف على الانشطه 6 مدارس في الصيانه
1	توفير التدريب والتأهيل المهني والحرفي
2	تأهيل وتدريب الفئات الاجتماعيه التي نعيش تحت وطأه الفقر
1	خلق نواة وقاعده نبني عليها وحدات الانتاج والمشاغل الفرديه
1	اعداد واجراء البحوث والدراسات الاجتماعيه وتقديم الخدمات
1	انشاء ادارات للمراه على مستوى المؤسسات الحكومية
1	ايجاد كوادر مؤهله من النساء في المؤسسات الحكومية والاهلية
1	تلمس احتياجات ومشاكل النساء من

	الموظفات
1	**الاسهام في رفع الوعي باهميه المشاركه السياسه الفعاله للمرأة**
1	**التحول الى مؤسسه ماليه في التمويل** الاصغر
2	تطوير اللوائح **والسياسات الداخليه للمؤسسات الاهلية**
1	تمويل **مشاريع انتاجية للمرأة**
3	**رفع القدرات التأهيليه والتدريبيه**
1	**فتح فروع في المناطق المستهدفه**
1	**استهداف ما لا يقل عن (** 600) حاله من **خريجي المعاهد الفنيه**
8	**محو الاميه**
1	كفاله الارمل وما **في حكمهن وابنائهن اثناء فتره التأهيل والتد**ريب
2	**تحسين الوضع الاقتصادي للمتدربات**
1	تمويل مشاريع الارامل
1	**ادماج الشباب في التنميه المجتمعيه وتنمية حس المسئولية لديهم**
1	**تعزيز مفهوم ا**لتطوع لدى الشباب
1	**تأمين السكن المناسب للطالبات الكفيفات** في المحافظات
1	**تأمين فرص للكفيافات وتعليمهن**
2	بناء منبر اعلامي لمناصره قضايا وحقوق المرأه العامله وكسب ت
2	**تنفيذ ابحاث حول اتجاهات عمل المرأه والبيئه الثقافيه والاجتماعية**
6	**تدريب وتأهيل وايجاد فرص عمل لدخل المرأه** والفتاه
1	**النهوض بالمرأه في جوانب الحياه**
3	مشاركه المرأه في بناء المستقبل
3	**تامين المستلزمات للمعاقات من الاجهزه التعويقيه والادوات** التقنية
3	**تزويد المعاقات بالمهارات اللازمه لمشاركتهن** في المجتمع
1	**لقاء النساء برؤساء الاحزاب الحكوميه من** خلال منتدى مدريد

1	تبادل الخبرات والتجارب من خلال دواره تدريبيه
1	**تحسين دخل اصحاب المشاريع الصغرى** وخصوصا النساء
1	**تحسين الوضع الصحي ل**لنساء وخاصه للمتضررات من حرب صعده
1	توزيع المواد اللازمه لضمان الصحه للنساء والاطفال المتشردين
1	**التوعيه مخاطر الزواج المبكر والحمل المبكر**
1	**اهميه تعليم الفتاه**
1	**التخفيف من الفقر والبطاله من خلال تمويلات صغيره لاصحاب الم**شاريع
1	دعم ادارات المرأه
2	**تأهيل الفتيات في مهارات السكرتاريه التنفيذيه واداره مكاتب**
2	**تأهيل الفتيات في المهارات الحياتيه**
1	**رفع الوعي بمفهوم النوع الاجتماعي**
1	**نشر الاستراتيجيه الخاصه بالمرأه**
1	**معادله توصيل اهميه ادماج النوع الاجتماعي في ميزانيه الدوله**
1	تمكين **النساء المعاقات من اداره المشاريع الصغيره**
3	**التخفيف من معاناة الاسر الفقيرة**
1	**تأمين المواد الغذائيه العينيه الضروريه**
2	**رفع مستوى الوعي والتثقيف لدى ذوي الاحتياجات الخاصه**
1	**تأهيل الكادر الطبي والفتيات المعاقات لتقديم افضل خدمه صحيه**
2	تقديم كافه الخدمات **الصحيه لذوي الاحتياجات الخاصه**
1	**تخفيض نسبه وفيات الامهات والاطفال**
2	**توفير خدمه صحيه متكامله للام الحامل**
4	**ادماج المراءه في عمليه التنميه المحلية**
1	**مساعده المتخرجات بعد عمليه التدريب على** تسويق بعض المنتجات
1	**توفير الدعم والتدري**ب لبناء القدرات **المؤسسية للمنظمات المحلية**

إرساء **سبل التعاون بين المشاركات في البرنامج والمنظمات غير الحكومية**	1
زيادة عدد الولادات الحاضرة بكادر مؤهل	1
الحث على تغيير السياسات ودعم المرأة	1
تحسين المنتج الزراعي وذلك للحصول على اعلى قيمة للمنتج	1
تأهيل وتدريب نزيلات السجن المركزي	1
شغل وقت فراغ النساء	1
خلق فرص عمل واحياء وتطوير بعض الصناعات الحرفية	1
دعم الجمعية وتعليم الخياطة والاهتمام بالحرف	1
تنمية قدرات النساء في **العملية الانتخابية**	1
المساهمة في تخفف الفقر في الريف وايجاد فرص عمل للمرأة الريفية	1
القضاء على الامية ، والتنمية المهاراتية وفتح مركز للخياطة	1
تعميق ثقافة المشاركة السياسة للمرأة وزيادة المشاركة النسائية	1
ايجاد فرص عمل للمرأة المتعلمة	1
تدريب وتأهيل القطاع النسائي	1
رفع الوعي بالحقوق الانجابيه	1

ان نظرة فاحصة لما تضمنه الجدول السابق رقم (4) والذي يوضح أهداف المشروعات الاجتماعية التي قدمت للمرأة من خلال عينة الدراسة انما يكشف بوضوح عناصر النهوض بالمرأة في المجال الاجتماعي بكل ما تعنيه الكلمة من معني ..

فهذه الأهداف شملت التدريب والتأهيل ورفع الوعي بمفاهيم المواطنة وبالمشاركة السياسية وإيجاد فرص عمل وإدماج المرأة في برامج التنمية المحلية وتأهيل النساء من ذوى الاحتياجات الخاصة وتقديم الحماية القانونية ودعم الفقيرات ،،، ووفقا لذلك يعكس هذا الجدول مجمل العناصر التي حددتها فرضيات الدراسة في تناولها لمفهوم النهوض الاجتماعي بالمرأة ، كما يعكس وعيا متقدما لدى المنظمات الأهلية والمؤسسات الحكومية عند تعاملها مع قضايا المرأة الاجتماعية حيث يتم النظر الى المسألة الاجتماعية من منظورها الواسع،، وهو المنظور الاكثر تعبيرا عن البعد الاجتماعي دونما اختزال وتبسيط له في مجالات محددة .

وبالرغم من تنوع وتعدد هذه الاهداف التي تضمنتها المشاريع الاجتماعية الموجهة للمرأة فقد تضمنت الأهداف قائمة طويلة من المجالات والبرامج وتكررت الا ان هناك بعض البرامج التي نفذت بعدد اكبر من غيرها ومن ذلك دعم حصول المرأة على خدمات الصحة الإنجابية ، وتأهيل المرأة وتدريبها ، وتأهيل المعاقات ودعمهن بالأجهزة اللازمة ، وتوعية المجتمع بمرض الإعاقة لدى النساء ، وايجاد فرص عمل ، ودعم النساء الفقيرات من خلال مشاريع مدرة للدخل ، وإدماج المرأة في برامج التنمية المحلية ، إضافة الى ما سبق من مشاريع تضمنها الجدول السابق .

وهذا التنوع والتعدد في المشاريع الاجتماعية لم يقابله تنوع وتعدد الفئات المستهدف من النساء في التوزيع الجغرافي حيث اقتصرت هذه المشاريع في عدد من المحافظات ولم تشمل عموم محافظات الجمهورية ويرجع ذلك الى اعتبارات موضوعية تتمثل في محدودية عينة الدراسة ذلك ان الإلمام الكامل بكافة المشاريع الاجتماعية الموجهة للمرأة في مختلف محافظات اليمن يتطلب مسحا شاملا في عموم اليمن وهذا يخرج عن أهداف هذه الدراسة وقدراتها ..

ولكن الأهم هنا ان ما تحقق من نتائج في هذا العمل البحثي يعد ذا قيمة كبري من حيث إعطاء صورة بانورامية تعكس مجمل الأبعاد والمتغيرات المرتبطة بمجالات النهوض بالمرأة اجتماعيا وما تضمنه الجدول السابق من تحديد لأهداف المشروعات الاجتماعية إنما يوضح خارطة عامة للمشاريع الاجتماعية الموجهة للمرأة خلال خمس سنوات من عمل المؤسسات الحكومية والأهلية التي قامت بهذه المشاريع او مولتها .

جدول رقم (5) **يبين الفئات المستهدفة حسب الحالة الاجتماعية للنساء**

الفئات المستهدفة حسب الحالة الاجتماعية للنساء	العدد
عزباوات	40
متزوجات	45
مطلقات	45
ارامل	45

الفئات المستهدفة حسب الحالة الوظيفية

الفئات المستهدفة حسب الحالة الوظيفية	العدد
عاملات	38

ربات بيوت	44
متقاعدات	27

الفئات المستهدفة حسب العمر

الفئات المستهدفة حسب العمر	العدد
اطفال	14
فتيات	39
شابات	52
مسنات	25

ومن جانب أخر يوضح الجدول السابق رقم (5) بان مجمل المشاريع الموجهة اجتماعيا للمرأة اليمنية استهدفت الفئات المحددة من النساء مثل العزباوات والمطلقات والأرامل والمتزوجات حسب التصنيف للحالة الاجتماعية كما تضمنت حسب الحالة الوظيفية الفئات التالية عاملات ، ربات بيوت ، متقاعدات ، وحسب الفئات العمرية تضمنت الفئات شابات بعدد 52 مشروع ، مسنات بعدد 25 مشروع ، فتيات بعدد 39 مشروع . تجدر الإشارة هنا إلى ان المشروع الواحد كان يستهدف أكثر من فئة عمرية واحدة اى أن النساء حسب حالاتهن الوظيفية والاجتماعية والعمرية تتكرر المشاريع الموجهة إليهن مع العلم بوجود مشاريع استهدفت فقط الشابات او الطالبات وفي نفس الوقت فان مشاريع دعم الأسر الفقيرة كا يشمل كل الأسر بغض النظر عن الحالة الوظيفية والعمرية طالما وانها تقع ضمن دائرة الفقر والحاجة للمساعدة المادية .

جدول رقم (6) يبين الفئات المستهدفة حسب الحالة الصحية

الفئات المستهدفة حسب الحالة الصحية	العدد
معوقات	20
امراض مزمنة	11
أي فئه تتعرض للعنف بغرض النظر عن الحاله	1
تعاني من امراض مزمنة وفقيرات في نفس الوقت	1
لا يوجد تميز بالخدمه للجميع	1
الاعاقات ((سمعيه – ذهنيه – حركيه))	2
يستهدف المشروع النساء العاملات	1
حوامل	1

اما بالنسبة للفئات المستهدفة من النساء حسب الحالة الصحية فقد تضمنت المشاريع استهداف النساء المعوقات (إعاقة سمعية ، ذهنية ، بصرية)وذات الأمراض المزمنة واللاتي يتعرضن للعنف (النساء المعنفات)، والنساء الحوامل ، والنساء العاملات اللاتي يتعرضن لمخاطر العمل .
تجدر الإشارة هنا كما يرى الباحث إن تعدد وتنوع الفئات المستهدفة من النساء وتنوع المشاريع إنما يرجع إلى تصور جديد وواسع لمفهوم النهوض الاجتماعي بالمرأة وهو تصور ادخل الى السياق المجتمعي في اليمن من خلال أجندة المنظمات الأهلية الدولية العاملة في اليمن او الممولة لنشاط المنظمات الأهلية والمشاركة في تنفيذ وتمويل مشاريع اجتماعية مع المؤسسات الحكومية .
أي ان هذا التصور المتعدد في أبعاده لم يكن واردا في برامج العمل الاجتماعية ضمن نشاط المؤسسات الحكومية والأهلية قبل عام 90 حيث اقتصر النشاط الاجتماعي الموجه للمرأة في مجالات بعينها ، وهذا التعدد والتنوع في مفهوم النهوض الاجتماعي بالمرأة ارتبط بمجمل المتغيرات التي شهدها اليمن منذ عام90 وفق ظاهرة العولمة وما صاحبها من حضور كبير للأنشطة الممولة من هيئات رسمية وأهلية إقليميا ودوليا ولعل حضور مشاريع ترتبط بمكافحة الختان والعنف الموجه ضد المرأة والصحة الإنجابية والتوعية السياسية والحقوقية كل ذلك شكل تعبيرا عن مرحلة متغيرة شهدها اليمن وارتبطت باتفاقيات دولية وقعت اليمن وصادقت عليها مثل الاتفاقية الدولية لمنع أشكال التمييز ضد المرأة كما ان البرامج والمشاريع السياسية والحقوقية انما جاءت في سياق تحول اليمن نحو التعددية الحزبية وبداية المسار نحو تحول ديمقراطية لا نزال نخطو في أولى مراحله .

هل حققت المشاريع الاجتماعية أهدافها :
من الصعوبة الإجابة على هذا التساؤل بالرغم من ان المبحوثين أجابوا بنعم بعدد 55 مشروع ونسبة النجاح 90,2 % وان 4 مشاريع لم تنجح بنسبة 6,6 ومشروعين اثنين لم تحدد الإجابة عنهما .

جدول رقم (7) **يبين تحقيق المشروع أهدافه**

حقق المشروع أهدافه	العدد	%
نعم	55	90.2
لا	4	6.6
غير مبين	2	3.3
الاجمالي	61	100.0

ومع ذلك فان خبرة الباحث في هذا المجال تدفعه الى القول بان التحديد الحقيقي لمدى نجاح أي مشروع ليس من خلال اجابة الموظفين والعاملين في المشروع ولكن من خلال معرفة مدى الاستفادة منه من خلال استطلاع راي المستهدفين أنفسهم فالنساء المستهدفات من هذه المشروعات لابد وان نستطلع أرائهن في مدى الاستفادة التي تحققت لهن من خلال هذه المشاريع ومع ذلك فنحن نلتزم بالإجابة المحددة من خلال إدارات المشروعات التي تم دراستها ميدانيا وكما يوضحها الجدول السابق رقم (7) .
وهذه الإجابات تعكس التحقق الفعلي لأهداف المشاريع وفق تحققها فنيا والانتهاء منها خلال رزنامة زمنية تم خلال تنفيذ عدد من المشاريع التدريبية و التأهيلية والتوعوية إضافة الى تقديم المساعدات المادية ومشاريع الإقراض وفير ذلك وجميعها وفقا لأجندة المانحين تم دعمها وتم تنفيذها على ارض الواقع ومن هنا فان القول بتحقيق أهداف المشروعات يمكن قياسه وفق مؤشرات كمية وفنية وهو الأمر الذي عكسته دراستنا .

الجنوسة في المشاريع الاجتماعية الموجهة للمرأة :

نعني بالجنوسة أنماط العلاقات بين الرجل والمرأة في سياق محدد يتمثل في المشاريع الاجتماعية الموجهة للمرأة فهذه المشاريع لا تستهدف النساء فقط بل والرجال ايضا علاوة على ذلك فهذه المشاريع تتواجد المرأة في إدارتها والعمل فيها الى جوار تواجد الرجل وان بنسب متفاوتة ولكن الأهم هنا ليس ان يكون عدد النساء في هذه المشاريع كعاملات او مستهدفات مساو لعدد الرجال بل ان تتضمن أجندة المشاريع فكرة ومبدءا حضور المرأة ومشاركتها في العمل والتخطيط وان تكون مستهدفة ايضا من ثمار هذه المشاريع . فحضور المرأة على هذا الاساس معناه وجود وعي تنموي وسياسي يمنح المرأة حضورا في المبداء والممارسة ايضا.
الجدير بالذكر ان مفهوم الجنوسة (او الجندر) اصبح متداول في اليمن رسميا وأهليا وان كان عام 2000/99 يثير إشكالات عدة بل واتهم الناشطون والباحثون في هذا المجال بانهم علمانيون يريدون تخريب الأسرة وثقافتها الإسلامية (كان الباحث يدرس مادة الجندر والتنمية واتهم بذلك من قبل السلفيين وحزب الإصلاح الديني) وتخريب ثقافة المجتمع .. اما اليوم فقد أصبح مفهوم الجندر من مفردات الخطاب الحكومي واعدت اللجنة الوطنية للمرأة إستراتيجية خاصة بالنوع الاجتماعي اقرتها الحكومة .
ولعل حضور هذا المفهوم في المشروعات الاجتماعية عينة الدراسة انما يعكس حضور ه في وعي الأفراد والجماعات العاملين في المجال الاجتماعي . فمن بين الأهداف التي استقصدتها المشروعات الاجتماعية الموجهة للمرأة التدريب على مفهوم الجندر وإدماج المرأة في مجالات التنمية المحلية كمان المشاريع المستقبلية التي اقترحها المبحوثين ضرورة التركيز على الجندر كمفهوم وكمجال للتدريب موجه للنساء والرجال معا.

جدول رقم (8) **يبين نوع مدير المشروع**

نوع مدير المشروع	العدد	%
ذكر	11	18.0
انثى	47	77.0
غير مبين	3	4.9
الاجمالي	61	100.0

وان كنا قد اكدنا حضور مفهوم الجندر=النوع الاجتماعي في مجمل المشاريع الاجتماعية الموجهة للمرأة الا انه لايزال مفهوما غامضا وملتبسا في الوعي والممارسة واعتقد ان ثمة حاجة لوقت أطول حتي يتبلور الوعي الفردي والجمعي تجله المعني الحقيقي لهذا المفهوم ودلالاته المختلفة .
من جانب اخر نشير كما يوضح الجدول السابق رقم (8) الى ان المشروعات الاجتماعي محل الدراسة كان عدد النساء اكثر من عدد الرجال في اداراتها فهناك 47 أمرأة مقابل 11 رجل وساهم مع هؤلاء المديرين 94 عاملة وموظفة مقابل 67 رجل وهذا الامر له دلالاته في واقع واجتماعي كاليمن حيث يتم الاقرار بحضور المرأة كشريكة للرجل في ادارة المشاريع وتنفيذها وهو امر كان قبل ثلاثة عقود يكاد يكون غائب كليا خاصة في المحافظات الشمالية . ولعل واقع التغير في اليمن وما حصلت عليه المرأة من مكتسبات وفق الدستور والقوانين الحديثة ووفق تزايد التعليم وعمليات التحضر المستمرة كل ذلك عكس نفسه في تطور كمي ونوعي تجاه قضايا المرأة والوعي باهمية مشاركتها في البرامج/المشاريع الانمائية التي تنفذها الحكومة او المنظمات الاهلية .

جدول رقم (9) **يبين مشاركة المرأة في المشروع**

مشاركة المرأة في المشروع	العدد	%
اشتراك المرأه بشكل اكبر وخصوصا المتطوعات بالمناطق المستهدفه	2	3.3
مشاركه قويه واساسيه و استهداف عدد اكبر من النساء في المشروع	2	3.3
معظم العاملات فيه نساء وهو يخدم المرأه اليمنيه بشكل رئيسي	2	3.3
المشروع يدار من فيل المراه والاغلب من الوظفات بنسبه 70	1	1.6
مشاركتها في جميع المراحل (التخطيط - التنفيذ	1	1.6
مشاركه المتدربات مع تحسين العمل	1	1.6
المشروع يستهدف المراة 95%	1	1.6
لا ينجح العمل في المشروع الا بتعاون جميع القائمين عليه	1	1.6

ووفقا للجدول السابق فان مشاركة المرأة في المشروعات الموجهة إليها تأخذ عدة مستويات ليس فقط العمل التشاركي من خلال إسهام بعض النساء في إدارة المشروعات بل ومن خلال التطوع النسوي في تنفيذ المشروعات وإسهام بعضهن من خلال الخبرات المكتسبة لديهن في تحديد طبيعة المشروعات والية العمل التنفيذي ، الجدير بالذكر ان بعض المؤسسات الحكومية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية وبعض المؤسسات الأهلية الدولية العاملة في اليمن تطلب ضرورة اشتراك نساء او رجال بعمل تطوعي الى جانب العاملين في إدارة المشروعات حال تنفيذ مشروع في أي مجتمع محلي والهدف من ذلك ان يكون المستفيدين رجالا ونساء مجرد متلقيين للخدمة وسلبيين بل لابد من تفعيل أدوارهم التطوعية في هذا الشأن .

الجهات المنفذة للمشروعات الاجتماعية :

وفقا لعينة الدراسة لا تنفرد جهة واحدة بتنفيذ المشروعات الاجتماعية الموجهة للمرأة ولا يمكن ان تنفرد أي جهة لاعتبارات موضوعية وذاتية فالقدرات الخاصة بالمنظمات الأهلية المحلية ضعيفة وتتطلب دوما جهات داعمة وممولة والمنظمات الدولية لابد وان تعتمد في نشاطها على شريك محلي والحكومة أصبحت في الكثير من مشاريعها الإنمائية خاصة الموجهة إلى المجتمع المحلي تعتمد في وجود هيئة محلية أكانت ضمن المجالس المحلية ام من خلال منظمات أهلية.

جدول رقم (10) **يبين طبيعة الجهة او الجهات المنفذة**

طبيعة الجهة او الجهات المنفذة	العدد
حكومية	19
قطاع خاص	8
منظمة أهلية محلية	32
منظمة اقليمية	1
منظمة دولية رسمية	3
منظمة دولية غير حكومية	1
منظمة طوعية	1
إدارة الأسرة المنتجة	1

وعلى هذا الأساس يوضح الجدول السابق طبيعة الجهات لمنفذة للمشروعات عينة الدراسة بدءا من الحكومة الى القطاع الخاص الى المنظمات الأهلية المحلية والمنظمات الدولية . الجدير بالذكر انه قد تشترك ثلاث جهات في تنفيذ مشروع واحد وبالتالي لا نستطيع ان نجزم في هذه الدراسة بعدد معين من المشاريع تم تنفيذها من قبل جهة محددة بذاتها .

ولكن السائد في اليمن ان المشروع الاجتماعي الموجه للمرأة قد تنفذه منظمة أهلية محلية بتمويل حكومي او تمويل من منظمة دولية او إقليمية .

(للعلم في اليمن 77 منظمة اقليمية ودولية لها مكاتب تعمل من خلالها في مختلف المجالات) ولكن الاشارة الايجابية التي يعكسها الجدول السابق وهي تزايد عدد المشاريع التى تم تنفيذها من قبل المنظمات الاهلية اليمنية بعدد 30 مشروع مقابل 19 مشروع نفذ من قبل الحكومة وبفية المشاريع تم تنفيذها من المنظمتن الدولية او منظمات طوعية (هذه الأخيرة لها مستويان الأول انها تعبير لعمل المنظمات والجمعيات الاهلية باعتبارها نشاطا طوعيا وفي المستوى الثاني انه وفقا للواقع اليمني وباشتراط بعض الممولين مثل الصندوق للاجتماعي للتنمية تتشكل لجان للمستفيدين في القرى والمجتمعات المحلية عبر هيئات محددة تعمل للإشراف على تنفيذ مشروع معين وينتهي دورها)

والتنفيذ الحكومي يكون من خلال الوزارات مباشرة عبر مكاتبها المختلفة او عبر برامج مهمتها تنفيذ المشاريع الإنمائية مثل ما تضمنه الجدول السابق من وجود برنامج الأسر المنتجة كمنفذ لمشروع اجتماعي موجه للمرأة وهذا البرنامج (الأسر المنتجة) يتبع وزارة الشؤون الاجتماعية ومهمته مساعدة الأسر الفقيرة من خلال جمعيات ومنظمات أهلية يعمل بالشراكة معها .

أساليب تقييم المشروعات ومتابعتها :

من الأمور الفنية والايجابية في تنفيذ المشاريع الإنمائية ايا كان حجمها او المستهدفين منها انه لابد من تقييم لهذه المشاريع سوءا تقييما فنيا وإداريا او تقييما يأخذ بعين الاعتبار مدى استفادة المستهدفين .. ووفقا لذلك فان التقييم الفني والإداري يعكس رؤية متطور في العمل الإداري الحديث من خلال انه يأخذ بعين الاعتبار نتائج التقييم حتى لو كانت سلبية للاستفادة منها في مراجعة أسلوب العمل في إدارة المشاريع والتعلم من الأخطاء وتعزيز مصادر القوة والنجاح ..

جدول رقم (11) **يبين الموقف الحالي للمشروع**

الموقف الحالي للمشروع	العدد	%
مستمر	45	73.8
منتهي	13	21.3
متوقف (متعثر)	3	4.9
الاجمالي	61	100.0

وهنا تم تحديد أساليب التقييم من خلال تساؤلات عدة بدءا من توضيح الموقف الحالي للمشاريع من خلال استمراها أو تعثرها أو غير ذلك فكانت الإجابة بان 45 مشروع بنسبة 73,8 مستمر في تنفيذه وفق الخطط المحددة له وان 13 مشروع بنسبة 21,3 قد انتهى العمل به و أن 3 مشاريع بنسبة 4,9 متعثرة ولعل هذه الأرقام والنسب تعكس صورة فنية في إدارة المشاريع الاجتماعية ومدي الالتزام بتنفيذها وفق الخطط المحددة لها .

جدول رقم (12) **يبين تم تقييم المشروع**

تم تقييم المشروع	العدد	%
نعم	51	83.6
لا	9	14.8
غير مبين	1	1.6
الاجمالي	61	100.0

الجدير بالذكر ان 51 مشروع من اجمالى المشاريع المستهدفة في هذه الدراسة تم تقييمها وتسعة مشاريع لم يتم تقييمها ومشروع واحد لم تحدد الإجابة عليه والايجابي هنا ان المنظمات الأهلية والدولية والحكومة أيضا أصبحت تعتمد عملية التقييم وهي عملية مستحدثة منذ عدة سنوات ولهذه العملية فوائد كثرة فهي تكشف عن عناصر النجاح والإخفاق وتمنح إدارة المشاريع فرصة في تلاشي الأخطاء التي تحدث خاصة وان التقييم له مراحل متعددة تمكن الإدارات والممولين من مراجعة خططهم أولا بأول .
فقد أوضحت نتائج الدراسة ان عملية التقييم المستمرة في كل المراحل شملت 26 مشروع وان التقييم المرحلي 23 مشروع وان التقييم النهائي شمل 5 مشاريع ،، وهذا التقييم قامت به واعدته جهات متنوعة او أطراف متعددة تجمع بين التقييم الذاتي من داخل إدارة المشروع نفسه وتقييم خارجي يتم الاستعانة بخبير محدد في إعداد دراسة تقييميه او من خلال جهات التمويل التي تحرص على سلامة تحقيق المشروع وفق ما خطط له أو أن يكون التقييم عملية مشتركة بين أكثر من جهة في نفس الوقت (كما يوضحها الجدول رقم( ).

جدول رقم (13) **يبين مراحل التقييم**

مراحل التقييم	العدد
مستمر	26
مرحلي	23
نهائي	5

جهة التقييم

جهة التقييم	العدد
ذاتي	21
الاداريين	39
المستفيدين	22
العاملين	13
خارجى	7
جهات اشرافية	17
جهات تمويلية	26
اخرى	7
متعدد الاطراف	8

منهجية التقييم

منهجية التقييم	العدد
تقييم الاهداف (المخرجات)	30
تقييم ادارة المشروع	37

ادوات التقييم

ادوات التقييم	العدد
الاستبيان	20
مؤشرات فنية	25
مقابلات مفتوحة (مناقشات بؤرية)	35
الملاحظة	31
رجوع الى الملفات	22
لم يتم التقيم حتى الان / حيث سيتم نهايه العام الاول للبرنام	2
الاحصائيات + التواصل مع المستفيدين	2
ورش عمل – استشاره مختصين	1
تقارير شهريه – زيادات ميدانيه كل 3 اشهر	2
مخرجات المشروع	3

ويشمل التقييم فحص المخرجات لهذه المشاريع من خلال المستهدفين ومدى تحقق مصالحهم وتقييم أسلوب إدارة المشاريع من حيث فاعلية

الإدارة ومأسستها والأساليب الحديثة المستخدمة في تنفيذ وإدارة هذه المشاريع ووفقا للوثائق الخاصة بالمشاريع عينة الدراسة وضحت بعضها ان التقييم يقصد به التدقيق الفني من حيث خطة المشروع وموازنته المالية وتنفيذه مرورا بالإدارة والعاملين فيها .. والنقطة الأقل وضوحا هي غياب الآلية التقييمية لجانب الفئات المستهدفة من هذه المشاريع وهي النساء اللاتي شكلن هدفا رئيسيا للمشروعات الاجتماعية الهادفة الى النهوض بهن .

ووفقا لخبرة الباحث في هذا المجال يمكن القول ان المشروعات الاجتماعية وغيرها التي تنفذها الحكومة او المنظمات الأهلية نادرا ما يتم الاستماع الى أصوات الفئات المستهدفة من هذه المشاريع والجديد تقييم بعض من المشاريع وفق أجندة عمل مرسومة منذ البداية تستهدف ضمن خطتها أسئلة توجه وتبحث عن المستهدفين إضافة الى التقييم الموجه للاعتبارات الإدارية والفنية .

ووفقا لنتائج الدراسة الميدانية اعتمد التقييم السائد على الأدوات المنهجية التالية والموضحة في الجدول السابق رقم ( ) وهي الاستبيان والمقابلات والمؤشرات الفنية والرجوع الى الملفات وفحص وثائق المشروعات إضافة إلى ورش العمل (حلقات نقاشية) وتقييم مخرجات المشاريع وهذا الأسلوب الأخير يبد شائعا في اليمن خاصة وان المولين الأجانب يرغبون في حلقات نقاش لمخرجات أي مشروع اجتماعي او غيره من المشاريع قيتم مناقشة كل أهداف المشروع وأساليب العمل فيه ومخرجاته في اطار مائدة مستديرة يتم دعوة عدد من المتخصصين أكاديميا ومهنيا ومن الموظفين الحكوميين إلا ان توصيات هذا اللقاء او مخرجاته غالبا لا يعمل بها نظرا لأنها تأتي في نهاية المشروع.

ولهذا فالتقييم الدوري الذي يتم في منتصف العمل في المشروع له فاعلية اكثر من ناحية تصحصح العمل وتجاوز الأخطاء . وقد أشار بعض المبحوثين إلى سلامة عملية التقييم من حيث الإجراءات الفنية إلا أن التقييم الذي يعتمد خبراء أجانب يحصلون على احور كبيرة تنتقص من موازنة المشاريع وبعض هذه المشروعات الممولة أجنبيا (منظمات أجنبية) تحدد هي خبراء التقييم ومكافأتهم المالية).

عناصر النجاح **و عناصر الضعف في هذه المشروعات**

الممارسات الجيدة في هذه المشاريع إنها بحد ذاتها مجالا للتدريب الإداري والفني للمنظمات الأهلية والحكومية وفق رؤى جديدة في الإدارة واكتساب مهارات فنية ، ثم إنها تتم في إطار شراكة ثلاثية بين منظمات أهلية ومؤسسات حكومية ومنظمات دولية وهذا الأمر يستلزم نمطا من الإدارة الفاعلة والالتزام بسقف زمني محدد إضافة إل اعتماد منهجية في

التقييم لم تكن موجودة في المشروعات الاجتماعية التي نفذتها الحكومة سابقا .
وهنا نقول ان من أهم عناصر النجاح او القوة في هذه المشاريع ليس فقط استهدافها للنساء وفق تنوع مجموعاتها (فقيرات ، أرامل ، عزباوات ، معاقات ، حزبيات ، طالبات ...) بل انها تعتمد برامج ومشاريع نوعية وحديثة مثال ذلك التأهيل النسوي للمشاركة السياسية ، التدريب لإدارة مشاريع صغيرة ، التوعية بمجال حقوق المرأة وفق المرجعيات الحقوقية الدولية .. إضافة إلى مجالات تقليدية كمحو الأمية ودعم الأسر الفقيرة .

جدول رقم (14) **كيفية استفادة المشروعات من عملية التقييم**

تفادي الأخطاء والمعوقات و مراجعتها وتصحيحها بشكل مستمر
اخذ الملاحظات والصعوبات حتى يتم استيعابها ضمن المشروع
تصميم المشاريع القادمة بالاستفادة من التحديات والملاحظات
اشتراك المستفيدين في اتخاذ قرار البرامج القادمة
يتم اعاده وضع خطط عمل
معرفه اوجه قصور يجب تجنبها في المستقبل
معرفه مدى تحقيق الاهداف و اوجه قوى وايجابات يجب العمل على تحقيقها
خطط مستقبليه للعمل في المشروع
تحسين الأداء بشكل مستمر
الحفاظ على المركز والانشطه
الحصول على جهات مانحه وداعمه للمركز
تطوير آليات اختيار الطالبات وفق وسائل منهجيه علميه وثيقه
التدريب والتأهيل من حيث الاستفاده من المشروع
استفاده نسبيه وتم معالجه بعض النتائج السلبيه
قياس مدى اندماج الاهالي مع انشطه المدارس
اهمية قياس مدى رفع الوعي تجاه تعليم الفتاه
مراجعه بعض بنود المشروع واشراك القيادات العليا في المؤسسات
تحسين المراحل القادمه في نفس المشروع أي الانشطه القادمه
الوصول الى اكبر عدد من المستهدفين

زياده رضا المستفيدين
ضرورة تطوير مهارات اداراة المشروع
زياده الحافز على العمل والتدريب لدى المتدربات
معرفه الايجابيات والسلبيات و البحث عن الحلول
ضرورة عمليه التقييم من خلال تطوير وكتابه المقترح في كل مرحلة
توسيع قاعدة عملنا ليشمل المساجد
تطوير المشروع واعداد الدراسات الحقيقية والواقعية ووضع الخطط

الجدير بالذكر ان عناصر القوة التي تتمثل في وضوح أجندة العمل في هذه المشاريع من حيث السقف الزمني للمشروع وتحديد الفئات المستهدفة وتدريب العاملين بالمشروع واعتماد التقييم وفق مراحل متعددة (وان كان بعض المشاريع اعتمد تقييما واحد في نهاية المشروع) .. الا إننا نستطيع ان نضع يدنا على عناصر الضعف ومنها ضعف إشراك الفئات المستهدفة في تحديد طبيعة المشروعات الموجهة إليها (ضعف عملية الشراكة بين الجهات المنفذة للمشاريع والفئات المستهدفة من النساء) وغيابهم عن عملية التقييم لان النظر الى المستهدفين نساء ورجال يجعل منهم مجرد سلبيين منتظرين المساعدة من الخارج وهذا أمر لا يدعم عملية التنمية المحلية ولا يساعد على تفعيل ادوار النساء في المجتمع من خلال أدوارهن الإنتاجية والمجتمعية باعتبارهن قوى عمل فاعلة في المجتمع المحلي.
ووفقا للنتائج الميدانية أوضحت ان عملية التقييم كانت مفيد لجميع المشاريع من حيث ما تضمنته من نتائج تم الاستفادة منها تحاشي الأخطاء التي حدثت أثناء تنفيذ المشاريع وتم تعديل مسار العمل وتصويبه ويوضح الجدول السابق مجمل الاستفادة من عملية التقييم كما عكستها النتائج الميدانية .. فواقع العمل الميداني يتطلب قدرا كبيرا من المهارات الإدارية والتنفيذية وهو الأمر الذي يقل وجوده (تضاؤل الخبرات)في المؤسسات الحكومية والأهلية وينعكس سلبا في تنفيذ المشروعات الموجهة للمرأة وغيرها .. ووفق علم الإدارة الحديث يعتبر التقييم وفق مستوياته الثلاثة عنصر هام في مسار المشروعات التي يتم تنفيذها .
فالتقييم أداة منهجية وإجراء عملاني مفيد لنجاعة المشروعات المنفذة من حيث ما يبرزه من ملاحظات ومراجعات قد تشوب مسار العمل التنفيذي وهنا أوضحت دراستنا أوجه عديد للاستفادة من التقييم (تجاوز الأخطاء التي يقع فيها الإداريون ، جمع الملاحظات الميدانية، معرفة أراء المستفيدين من المشروع ، ضرورة تحفيز العاملين على مراجعة التنفيذ وفق مخطط المشروع ، تطوير المشروع وفق أراء المستفيدين) .

مصادر التمويل **للمشروعات الاجتماعية :**

تعكس نتائج الدراسة الميدانية ان 88.5 من إجمالي المشروعات عينة الدراسة بعدد 54 مشروع تم تمويلها وفق تحديد ميزانية مستقلة وان كان هذا المشروع ينفذ داخل مؤسسة عامة وان 7 مشاريع بنسبة 11.5 لم يخصص لها ميزانية مستقلة والفارق بين الاثنين أن المشروعات ذات الموازنة المستقلة ترتبط بمجموعة إدارية مستقلة أيضا تعمل بمعزل عن المؤسسات العامة التي ينتمون إليها خلال فترة تنفيذ المشروع وهذا الأمر ينعكس إيجابا في سرعة التنفيذ والمتابعة الميدانية لكل خطواته نظرا لتفرغ العاملين به لهذا العمل . ومن ثم فان غالبية المشاريع المستقلة ماليا وإداريا تلتزم في عملها باجندة المشروع المحددة سلفا وتلتزم بالسقف الزمني أيضا .

جدول رقم (15) **يبين مصادر التمويل**

مصادر التمويل	العدد
حكومية	19
قطاع خاص	12
منظمة اهلية	11
منظمة اقليمية	11
منظمة دولية رسمية	18
منظمة دولية غير حكومية	15
البريطاني الصندوق المجتمعي	1
السفارة الهولندية	4
رجال الخير	3
مبادرة الشراكة في شركة الأوسفية	1
صندوق العاقين	1
صندوق الاجتماعي التنمية	1

في هذا السياق نشير إلى ان التمويل الحكومي كان موجها لعدد 19 مشروع فقط في حين تم تمويل المشاريع الاخري بعدد 42 مشروع من خلال منظمات دولية وإقليمية ومحلية والقطاع الخاص (تجار) وتطوع من أفراد (رجال الخير) وهذه الأخيرة تكون موازنتها قليلة مقارنة بما تقدمه المنظمات الأجنبية او القطاع الخاص .

ويوضح الجدول السابق رقم (15) مصادر التمويل للمشروعات الاجتماعية الموجهة للنهوض بالمرأة والتي تم دراستها. والملاحظ هنا ان قلة عدد المشروعات التي تمولها الحكومة يرجع إلى المتغيرات التي ارتبطت بالتحول نحو اقتصاد السوق حيث قل الاهتمام الحكومي بالمسألة الاجتماعية بكل مجالاتها وهنا ظهر دور المجتمع المدني ممثلا بقطاع

المنظمات الأهلية والتي تلعب دورا رئيسيا في المشروعات الاجتماعية في إطار دعمها ماليا من خلال القطاع الخاص والمنظمات الدولية والإقليمية والتطوع الأهلي . مع العلم بوجود مشاريع يتم تمويلها بالشراكة بين الحكومة والمنظمات الدولية أو الإقليمية في آن معا .

الاحتياجات اللوجستية لتنفيذ المشاريع الاجتماعية :

وفي إطار استقلال المشروعات الاجتماعية بموازنة مالية ومستلزمات مكتبية وتجهيزات لوجستية (مكاتب ، وسائل اتصالات ، مواصلات ،...) أوضحت الدراسة الميدانية ان 40 مشروع تتوافر له مكاتب خاصة به(21 مشروع غير مبين خصائصه في هذا الجانب) سوءا أكانت ضمن مؤسسة عامة او مستقلة وهذه المكاتب عبارة عن شقة محدودة الغرف ، او غرفتين ضمن مؤسسة عامة ، او إيجار مؤقت لتنفيذ المشروع خاصة التي تستمر لمدة اكثر من عام . وتوضح النتائج وجود 45 مشروع لديها أجهزة حاسوب خاصة بها وأخري تستخدم حواسيب المؤسسة التي تعمل بها ، 35 مشروع لديهم وسائل نقل مواصلات خاصة بها ، 41 مشروع لديها وسائل اتصال مستقلة (تلفون +فاكس)في حين تستخدم المشروعات الأخرى وسائل اتصال المؤسسة العامة التي ترتبط بها او تعمل من خلال مكاتبها . الجدير الذكر ان 31 مشروع فقط لديهم عنوان الكتروني مستقل بالمشروع والأخرى تستخدم مراسلاتها عبر العناوين البريد الالكتروني والموقع الالكتروني الخاص بالمؤسسات التى تعمل بها مع العلم ان الكثير من المنظمات الأهلية اليمنية لا تزال تفتقد لموقع الكتروني خاص بها خاصة تلك المنظمات التي تتخذ من الريف مقرا لها .

أهم المجالات المقترحة لإقامة مشروعات للنهوض بالمرأة :

بشكل عام تخلص الدراسة إلى تحديد أهم المجالات المقترحة لإقامة مشروعات اجتماعية تستهدف النهوض بالمرأة وفقا لنتائج الدراسة الميدانية وهذه المشاريع المقترحة كما يوضحها الجدول التالي رقم (16) تتضمن تعليم المرأة الريفية والقروض الميسرة للفقراء من الرجال والنساء والتمكين السياسي والاقتصادي للمرأة والتدريب على الحرف التقليدية والتوعية بمفهوم الجندر وحقوق المرأة والتركيز على قضايا العنف ضد المرأة والعنف الأسري والتمييز ضد المرأة وكلها موضوعات هامة وحاجة المرأة إليها حاجة ماسة وفقا لواقع مجتمعي تقليدي لا تزال الثقافة القبلية تكرس تدني موقع المرأة في المجتمع وتقلل من حضورها في الفضاء العام . إلى جانب ان منظومة الثقافة القبلية والخطاب السلفي كلاهما يشرعنا ممارسة الرجل للعنف ضد المرأة الأمر الذي يتنافى مع المنظورات المدنية والحداثية للمرأة كمواطنة وإنسانة لها نفس الحقوق التي للرجل .

جدول رقم (16)

اهم المجالات المقترحة لإقامة مشروعات للنهوض بالمراة في المجال الإجتماعي	
طالبات المدارس والجامعات	2
تعليم الفتاه في الارياف والمناطق النائية	4
محو الاميه	7
القروض الميسرة	4
التركيز على المراه الريفيه	1
تمكين المرأه اقتصاديا من خلال القروض وما يتطلب سوق العمل	11
تدريبهم على الحرف اليدويه حتى يتمكن من الحصول على دخل	1
تحرير المرأة من التقاليد التي يزعم المجتمع انها من الدين	2
زرع مفهوم الجندر في عقول الشباب والاطفال	1
زرع مفهوم الجندر في الاعلام كشريك اساسي في التنميه	1
العنف ضد المرأه	1
العنف الاسري	2
التوعيه والتثقيف في المجال القانوني وقضايا النوع الاجتماعي	3
المشروعات الصغيره والمتوسطه والحرفية المدره للدخل ولتنمية	7
توعيه المرأه بضروره العمل وفتح مشاريع صغيره	1
دمج المرأه اقتصاديا و **توفير** الضمانات **المناسبه لهن واخذ تموي**	1
مجال تمويل المشاريع النسويه	1
حملات توعيه دينيه حول دورالمرأة **واهميتها في المجتمع**	1
توعيه في الجانب الحقوقي	1
توعيه في الصحة الانجابية	2
مشروع التوعيه السياسيه للمرأه	1
مشروع الحمايه القانونيه للمرأه	1
مشاركه المرأه في المجلس المحلي	1
مشاريع الحرف اليدويه النسويه	2

التمييز ضد المرأه	1
تدريب المرأة على ادارة المشاريع	1

ان حاجة المرأة الى مشاريع حماية من العنف الأسري والمجتمعي تكمن في ان العادات والتقاليد تمنع النساء من التقدم بشكاوى ولكن العدد القليل من الجمعيات الأهلية العاملة في هذا المجال بدأت بالحصول على معلومات تفصيلية عن وقائع للكثير من المعنفات اللاتي استطعن التعبير عن العنف الذي يتعرضن له كمان الانتخابات المحلية لا تستفيد النساء منها خاصة وان إجمالي المقاعد تفوق سبعة الف مقعد لغياب المناصرة والتأهيل إضافة الى ذلك فتقليدية المجتمع اليمني وشيوع الثقافة القبلية تؤثر سلبا في استمرار الزواج المبكر (14-15 سنة) وتعدد الزوجات وتعدد الإنجاب الأمر الذي يلقي بثقل كبير على كاهل المرأة وهذا الزواج المبكر يسحب الفتيات من المدارس الأساسية ، وتحتاج المرأة الريفية مشاريع الإقراض والتدريب على إداراتها من اجل تجاوز حالة الفقر والعوز ومن ثم تمكين الأسرة الريفية من تلبية احتياجات الأساسية وهنا يمكن الاستفادة من النشاط التقليدي للمرأة في الخياطة والتطريز من جانب والنشاط الزراعي من جانب أخر ، إضافة الى استمرار محو أمية النساء وخاصة في الريف ناهيك عن مشاريع التوعية القانونية وأهمية وعي الرجال بحقوق المرأة المتساوية مع حقوق الرجال .
كما ان واقع المجتمع في اليمن يستلزم مشاريع نوعية للمرأة المتعلمة والمرأة الحضرية فالكثير من طالبات الجامعات يمكن إدماجهن في دورات تأهلية وتدريبية مهنية ، ويمكن إدماجهن في برامج توعوية حقوقية وفي مجال النوع الاجتماعي ، ويمكن إدماجهن في مشاريع تدربيبة كقيادات في المجتمع المحلي ومناصرتهن في الانتخابات المحلية .

الخـاتمـة :

بشكل عام يمكن القول ان المرأة اليمنية تعيش ضمن سياقين اجتماعيين احدهما تقليدي موروث في أبنيته ومنظومته الثقافية والأخر مكتسب ضمن المتغيرات السياسية والاقتصادية في اطار دور الدولة الحديثة والمتغيرات العالمية . إلا ان الموروث الاجتماعي يفرض على المرأة الكثير من المحددات (أوامر ونواهي) والسلوكيات داخل البيت وخارجه . ومن هنا تأتي أهمية المشروعات الاجتماعية التي تستهدف النهوض بالمرأة وتمكينها من بناء قدراتها الذاتية ومن ثم اكتساب المهارات والمعارف والخبرات التي تعتمد عليها في المشاركة الفاعلة مجتمعيا والقيام بادوار سياسية واقتصادية واجتماعية حديثة .

ولعل تضافر الجهود الحكومية والأهلية محليا والأهلية دوليا من شأنه تعزيز المكتسبات الحداثية للمرأة وتغيير تدريجي للبني والثقافة الموروثة التي لا تزال تنتظم حياة المرأة وفقا لإيقاعها. وهنا لابد من وعي وإدراك كاملين من الدولة في اليمن بأهمية فاعلية المرأة في الفضاء العام وادماجها في مختلف برامج التنمية المحلية وهو الأمر الذي يتطلب أجندة عمل واضحة المعالم في استهدافها للنهوض بالمرأة تستطيع تنفيذها باعتماد منهج الشراكة مع شركائها من المنظمات الأهلية محلية ودولية .

ان عملية النهوض بالمرأة هام وحيوي للتنمية المستدامة في اليمن وليس عملية ترفية يتحدث عنها بعض المثقفين ، فتطور المرأة والنهوض بها ينعكس إيجابا في عموم المجتمع إفراد واسر إضافة إلى ان ادوار المرأة الإنتاجية والمجتمعية يجب تعزيزها بتمكينها معرفيا وتأهيلها وفق تعدد وتنوع المهن والمهارات والمعارف السائدة في مجتمعنا المعاصر .

ان هذه الدراسة أوضحت بروز عدد من المشاريع الاجتماعية الموجهة للمرأة ومدي الاستفادة منها رغم ما تعتريها من أوجه القصور الا ان واقع الحال يؤكد حضور نشاط اهلي ورسمي يتمركز في المدن وقليل منه يوجه الى الريف لكنه نشاطا له حضوره وفوائده لدي المرأة اليمنية وفي المجتمع .

صفوة القول ان هذه الدراسة كشفت عن الكثير من المشاريع المقترحة للنهوض بالمرأة والتي تعكس حاجة المرأة اليمنية وواقعها المجتمعي الأمر الذي تستطيع منظمة المرأة العربية وشركائها من المنظمات النسوية في الدول العربية من تحويل هذه المقترحات الى أجندة عمل وفق مصفوفة تحدد الأهداف والغايات ومنهجية العمل لتحقيق ذلك **وهنا تكون هذه الدراسة حققت اهداقها بان ساهمت في وضع قاعدة بيانات ومعلومات واقعية تم استقصائها امبريقيا من واقع المجتمع .**